تحرك عاجل

حبس سياسي معارض على خلفية تعليقات صدرت عنه

رفضت محكمة الاستئناف البحرينية في 15 فبراير/ شباط الجاري الطعن الذي تقدم به أحد رموز المعارضة السياسية ضد الحكم الصادر بسجنه ستة أشهر. وتعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي كونه سُجن لا لشيء سوى لممارسته الحق في حرية التعبير عن الرأي.

وأُلقي القبض في 15 فبراير/ شباط على **سيد جميل كاظم**، العضو في جمعية الوفاق الإسلامية التي تُعتبر جماعة المعارضة الرئيسية في البحرين، وذلك بعد أن أيد القاضي الحكم الصادر بسجنه ستة أشهر. ويمضي سيد مدة الحكم الآن في سجن الجو جنوبي العاصمة المنامة.

وفي 13 يناير/ كانون الثاني الماضي، أصدرت محكمة الجنايات الصغرى في المنامة حكماً بسجن سيد كاظم ستة أشهر ودفع غرامة قوامها 500 دينارٍ بحريني (حوالي 1325 دولار أمريكي)، وذلك عملاً بأحكام قانون عام 2002 بشأن ممارسة الحقوق السياسية عقب اتهامه بأنه "أخل بحرية الانتخابات وكان ذلك بالتشويش بنشر أقوال كاذبة بقصد التأثير على نتيجة الانتخابات وذلك على النحو المبين بالأوراق" في ضوء تغريدة له تحدث فيها عن "المال السياسي" الذي دُفع لأناس معينين كي يخوضوا الانتخابات كمرشحين في انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني 2014. كما غرد سيد داعياً إلى مقاطعة الانتخابات. ورفعت اللجنة العليا للانتخاب التي يترأسها وزير العدل شكوى ضد سيد كاظم بعد وقت قصير من نشره التغريدة واتهمته بتقويض العملية الانتخابية من خلال تعليقاته على موقع تويتر قبل أن يُصار إلى إحالة ملف القضية إلى محكمة الجنايات الصغرى تمهيداً لمحاكمته.

وأُلقي القبض عليه بعد يوم واحد من صدور الحكم بحقه واقتيد إلى السجن كي يمضي فترة عقوبته هناك. ثم أُخلي سبيله بالكفالة في الأول من فبراير/ شباط، أي في يوم انعقاد أولى جلسات الاستئناف في قضيته.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورا بالعربية أو الإنكليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- مناشدة السلطات البحرينية الإفراج عن سيد جميل كاظم فورا ودون شروط كونه سجين رأي يُحتجز لا لشيء سوى لممارسته الحق في حرية التعبير عن الرأي؛
- والإهابة بها أن تحترم الحق في حرية التعبير عن الرأي وتلغي القوانين التي تجرم الممارسة السلمية للحقوق المتعلقة بحريات التعبير عن الرأي وتشكيل الجمعيات والتجمع.

الرجاء إرسال مناشداتكم قبل 2 إبريل/ نيسان 2015 إلى:

الملك

الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب صاحب العظمة

ص.ب. 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

فاكس: 4587 1766 973+

المخاطبة: صاحب العظمة

وزير الداخلية

الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة

وزارة الداخلية

ص.ب. 13، المنامة، البحرين

فاكس رقم:2661 1723 973+

تويتر: @moi Bahrain

المخاطبة: معالي الوزير

ونسخ إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص. ب. 450، المنامة، البحرين

فاكس: 6343 1753 973+

البريد الإلكتروني: minister@justice.gov.bh

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين البحرينين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم	العنوان 1	العنوان 2	العنوان 3	رقم الفاكس	عنوان البريد الإلكتروني	المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها

تحرك عاجل

حبس سياسي معارض على خلفية تعليقات صدرت عنه

معلومات إضافية

أُعيد في ديسمبر/ كانون الأول الماضي انتخاب سيد جميل كاظم رئيساً لمجلس شورى جمعية الوفاق. وكان سيد كاظم أحد 18نائبا عن جمعية الوفاق الإسلامي قدموا استقالاتهم من البرلمان البحريني في عام 2011 احتجاجاً على قمع المعارضة ذلك العام.

وفي 28 ديسمبر/ كانون الأول 2014، أُلقي القبض على أمين عام جمعية الوفاق، الشيخ علي سلمان، على خلفية خطابات ألقاها عامي 2012 و2014. وأُسندت إليه تهم "التحريض على تغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد وغير ذلك من الوسائل غير القانونية" "وتحريض الرأي العام على ازدراء واحتقار طائفة بهدف الإخلال بالنظام العام" "وتحريض الآخرين علنا على مخالفة القانون" "والإساءة لوزير الداخلية علناً". ولقد راجعت منظمة العفو الدولية نصوص خطاباته وتعتقد أنه استُهدف لممارسته سلمياً الحق في حرية التعبير عن الرأي.

ويُذكر أن التهم المسندة للشيخ علي سلمان ومحاكمة الناشطين البارزين جراء ممارستهم السلمية للحق في حرية التعبير عن الرأي تبرز تنامي ضيق صدر السلطات البحرينية بالنقد وعدم تهاونها مع أصحابه، وإسكات صوت مطالبهم المشروعة بالإصلاح واحترام حقوق الإنسان.

وتتضمن القوانين والتشريعات البحرينية، لا سيما قانون العقوبات وقانون الجمعيات السياسية وقانون مكافحة الإرهاب، أحكاماً لا تتسق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير ضمان حرية التعبير عن الرأي وتشكيل الجمعيات والتجمع. إذ لطالما وُظفت تلك الأحكام والنصوص في إسكات أي شكل من أشكال المعارضة.

الاسم: سيد جميل كاظم
الجنس: ذكر

التحرك العاجل رقم 15/40 (رقم الوثيقة: MDE 11/012/2015)، الصادر في 19 فبراير/ شباط 2015